كيف تنهض صناعة الألبان

لتساير النهضة الجديدة

تقرير وضعته لجنة صناعة الألبان

صناعة الألبان فى مصر فى الوقت الحاضر :

استعرضت اللجنة حالة صناعة الألبان فى الوقت الحاضر ، ووجدت أنه تعوق تقدم هذه الصناعة أسباب عدة أهمها :

١ — خفض متوسط الادرار فى المواشى اللبنية الذى يؤدى الى ارتفاع نفقات الانتاج ويؤدى بالتالى الى ارتفاع سعر اللبن حتى أصبح فى مصر أغلى منه فى أكثر البلدان الأخرى .

٢ — تشتت الماشية بين صغار الملاك .

٣ — جهل المنتجين بالوسائل الصحية لإنتاج اللبن النظيف .

٤ — سوء استغلال اللبن فى صناعة المنتجات وعدم الاستفادة بمنتجاته الثانوية

٥ — عدم توفر الأيدى العاملة من الصناع المهرة .

٦ — هبوط مستوى دخل سكان مصر على وجه عام .

٧ — عدم إحكام الرقابة الصحية .

أما عن السبب الأول الخاص بهبوط الادرار وارتفاع نفقات الانتاج فترى اللجنة بحثه بالاشتراك مع لجنة إنتاج اللبن لتدخل العوامل الخاصة بانتاجه وصناعته واستهلاكه .

ولما كانت نسبة عالية من الماشية تبلغ نحو ٨٠ ٪ من مجموع العدد الكلى يمتلكها صغار المزارعين فترى اللجنة تمشياً مع السياسة الزراعية الحالية التى تهدف إلى نشر الملكيات الصغيرة بطريقة تساعد على رفع مستوى الانتاج الزراعى تشجيع الفلاحين على اختلاف طبقاتهم على اقتناء الماشية وتربيتها ، لأن ذلك

خير معين على رفع مستوى معيشتهم وتزويدهم بالمال على مدار السنة ، بشرط أن يقتصر عمل هؤلاء المنتجين على إنتاج اللبن وتسليمه الى محطات جمعه التى تقوم بتوصيل هذا اللبن الى مصانع كبيرة تعده إعداداً فنيا خاصا لتحويله الى المنتجات اللبنية المختلفة .

كيفية تحسين صناعة الألبان :

لا يمكن لهذه الصناعة الكبيرة أن تنهض بالطرق البدائية المتبعة فى الوقت الحالى بل يجب أن تتجه سياستنا نحو هدفين أساسيين :

(١) جمع اللبن فى محطات خاصة لذلك تكون منتشرة فى جميع المناطق الزراعية

(٢) تصنيع الألبان بانشاء المصانع المركزية فى المدن والمراكز الكبيرة .

وتشير اللجنة أيضا الى أن تنفيذ هذين الهدفين تقوم به إما شركات تنشأ لهذا الغرض، أو جمعيات تعاونية كبيرة لها رأس مال كاف للقيام به .

أولا — محطات جمع اللبن :

ترى اللجنة أن قيام هذه المحطات يعود بالفوائد الآتية :

١ — تحويل صناعة الألبان من صناعة بدائية يقوم بها كل منزل بالريف إلى صناعة منظمة مركزة تقوم بها مصانع مركزية كبيرة يمكن معها استخدام الآلات الحديثة والخبرة الفنية بطريقة أفضل من الناحيتين الاقتصادية والصحية .

٢ — إعفاء المنتجين من مشقة صناعة الألبان وتسويقها وتزويدهم بمصدر منتظم من المال مع ما ينتظر من زيادة دخل هؤلاء المنتجين، ليمكن للفلاح الصغير أن يبيع لبنه كاملا بسعر أعلى مما يبيع به الزبد والجبن فى الوقت الحالى . لأن طرق صناعته الأولية تسمح له بالحصول فقط على نحو ستة كيلوجرامات من الزبد و ١٢ كيلو جراما من الجبن القريش من كل ١٠٠ كجم لبن . وسعر هذا الناتج يبلغ نحو ٢٥٠ قرشا بينما يمكن للفلاح بيع هذا اللبن بمحطة جمع اللبن بسعر ٣٠٠ قرش على الأقل فيزيد بذلك دخل المنتج من كل ماشية بمعدل ٩٠٠ قرش سنويا باعتبار

أن متوسط ما تدره الماشية من اللبن هو ١٨٠٠ كجم سنويا ، وأن متوسط نسبة الدهن فى اللبن الخليط نحو ٦ ٪

٣ — تسهيل عمليـــة التسجيل ليؤدى ذلك الى تيسير انتخاب وتحسين الماشية وإرشاد المزارعين الى أفضل الطرق للتربية ، وإنتاج اللبن ورفع مستواه الصحى .

٤ — اضمحلال أثر الفردية فى تركيب اللبن ، وسهولة التحكم فى منع الغش ، وتسهيل نقل اللبن الى أماكن الصناعة .

ويمكن للشركات القيام بإنشاء هذه المحطات على حسابها ، كما يمكن إنشاء جمعيات تعاونية لمنتجى الألبان .

وفى حالة قيام جمعيات تعاونية لإنتاج اللبن ترى اللجنة أن تنشأ كل جمعية فى مساحة قدرها ١٠٠٠ فدان فى المتوسط . وباعتبار أن عدد الماشية فى القطر حوالى ثلاثة ملايين رأس ، ومساحة الرقعة المنزرعة ٥ر٥ ملايين فدان تقريباً ، فان إمكانية المساحة السابقة تصل الى ٤٠٠ رأس من الماشية ، ويلحق بهذه المحطات مكان صحى للحليب يشجع المنتجين على أن يقوموا بحلب مواشيهم فى هـذا المكان بزيادة سعر ألبانهم المنتجة تحت هذه الظروف ، وبذلك يكون لكل جمعية أربع محطات فى المتوسط . ويرسل اللبن الناتج من هذه المحطات الى المعمل الخاص بالجمعية الذى يختار له موقع ملائم بالجهة . ومن هذا المعمل يرسل اللبن جملة الى مصنع رئيسى فى إحدى المدن إن وجد ، بعد تبريده ، أو يحول الى منتجات لبنيـة مختلفة بهذه المعامل توزع على المنطقة ويصدر الزائد عنها إلى خارجها . ويكون هذا العمـل الأخير مؤقتاً إلى أن ينشأ مصنع رئيسى فى المنطقة يقوم بكافـة عمليات الصناعة ، ويقتصر على المعمل الصغير فى هذه الحالة لإعداد اللبن وتصديره إلى المصانع المركزية .

تكاليف إنشاء جمعية تعاونية لمنتجى الألبان :

تقدر نفقات الجمعية التعاونية على اعتبار أن بها أربع محطات لجمع اللبن ، ومعملا لإعداد اللبن وتصديره الى المصانع أو صناعته الى منتجات لبنية كما يلى :

	جنيه
تكاليف بناء أربع محطات لجمع اللبن تلحق بها أربعة أمكنة للحلب	٢٠٠٠
« « معمل صغير	١٥٠٠
« إعداد المعمل	٥٠٠
المجموع	٤٠٠٠

ويمكن اختصار هذه التكاليف فى بعض الحالات عند ما تتوافر الأمكنة المناسبة التى تكون موجودة فعلا بتحويلها لى محطات جمع أو معامل ، والبدء فى بناء محطة واحدة لجمع اللبن لكل جمعية قابلة للزيادة فيما بعد . وترى اللجنة تشجيعا لإنشاء هذه الجمعيات التعاونية مدها بسلف مالية فائدتها نحو ٢ ٪ مع اعتبار أن ما قد تتحمله الخزانة من خسارة يعوضه ما يعود على الاقتصاد القومى من فوائد جمة .

ثانياً — مصانع الألبان المركزية :

تشير اللجنة بضرورة السعى لإنشاء مصانع مركزية للألبان فى جميع المدن والمراكز الكبيرة بأنحاء القطر ، وذلك بتشجيع استثمار رءوس الأموال المحلية وما يمكن جلبه من رءوس الأموال الأجنبية لإنشاء هذه المصانع .

وتتراوح القيمة الإنتاجية التى تراها اللجنة لكل من هذه المصانع بين أربعين ألف كيلو جرام وستين ألف كيلو جرام من اللبن يوميا أو نحو خمسين ألف كيلو جرام فى المتوسط . ويتبع كل مصنع من هذه المصانع نحو ٥٠ محطة من محطات جمع اللبن فى الريف يشرف على كل منها موظف فنى عام . وفى حالة قيام الجمعيات التعاونية بانشاء هذه المصانع المركزية يتعين على كل مصنع أن يتعاون مع نحو ١٢ من الجمعيات التعاونية السالفة الذكر الخاصة بإنتاج اللبن .

ويلاحظ أن تكون المصانع المركزية من النوع المتعدد الأغراض بحيث يكون قائما ببسطرة اللبن وصناعته لمختلف المنتجات اللبنية التى تتطلبها الأسواق . وفى حالة قيام المصانع أساسيا ببسطرة اللبن وتوزيعه سائلا توزع منتجات المصانع هذه من محلات بيع اللبن الموجودة الآن بالمدن أو التى تنشأ لهذا الغرض مستقبلا . ويلزم لمصنع إنتاجه ٥٠ ألف كجم نحو ١٠٠ محل بها ٥٠٠ عامل توزيع . وتقدر تكاليف

إنشاء مصنع كهذا بما فيه من محطات جمع اللبن بنحو ٤٠٠ ألف جنيه بما فى ذلك الأرض والمبانى والأدوات والأجهزة وسيارات النقل ورأس المال المستخدم .

فاذا اعتبرنا أنه يلزم تصنيع حوالى نصف محصول الألبان فى القطر المصرى لوجب إنشاء نحو ١٢٠ مصنعا من هذه المصانع المركزية يبلغ مجموع رأس مالها ٤٨ مليون جنيه ، وهذا يقرب من نصف قيمة محصول الألبان نقدا فى عام واحد.

وتقترح اللجنة سرعة البدء فى إقامة مصانع ألبان مركزية بأربع مدن رئيسية وهى : القاهرة ، طنطا ، دمياط ، أسيوط .

ويبلغ رأس المال اللازم لإنشاء هذه المصانع الأربعة نحو مليون و٦٠٠ ألف جنيه .

والفوائد المنتظرة من تصنيع الألبان كثيرة جداً أهمها ما يأتى :

١ — زيادة دخل الفلاح الصغير وانصرافه الى تحسين ماشيته ،واقتناء عدد أكبر منها واهتمامه بالصناعات الريفية الأخرى .

٢ — تقليل تكاليف الانتاج بتركيز الصناعة فى المصانع المركزية الكبيرة .

٣ — الاستفادة بمخلفات مصانع الألبان فى صناعة منتجات ثانوية منها،إذ أنه بتركيز الصناعة يتوفر قدر كاف من مخلفاتها فى مكان واحد يمكن صناعة المنتجات الثانوية منها بطريقة اقتصادية كصناعة اللبن الفرز ، والخض ، والشرش المجففة ، والكازين ، وسكر اللبن ... الخ .

٤ — تموين المدن باللبن ومنتجاته بحالة نقية صالحة ، وحماية المستهلك من الأمراض التى تنتقل بواسطة اللبن ومنتجاته.ومن المعروف أن متوسط ما يستهلكه الفرد من اللبن ومنتجاته فى مصر ضئيل جدا إذا قورن بمثيله فى بلاد راقية .وهذا ما دعا لجنة التغذية والزراعة الدولية إلى أن تشير بضرورة زيادة انتاج واستهلاك الألبان فى مصر بمعدل ثلاثة أمثال القدر الحالى .

٥ — إيجاد عمل لطائفة كبيرة من خريجى الجامعات والمدارس الفنية والعمال. فيلزم مثلا لمصنع ألبان مركزى ينتج ٥٠ ألف كجم مبسطرا يوميا مدير فنى إخصائى فى الألبان ، وخمسة من خريجى الكليات الزراعية والطب البيطرى ، ومهندس وخمسة من خريجى كليات التجارة و ٥٠ من خريجى المدارس الزراعية

الثانوية لمحطات جمع اللبن ، فضلا عن ١٠٠ من خريجى المعاهد المختلفة لمحلات توزيع اللبن فى المدن ومثلهم فى المصنع ، وحوالى ٥٠٠ للتوزيع فى المدن باعتبار أن كل محل يقوم بتوزيع ٥٠٠ كجم فى صورة لبن ومنتجاته يلزمه خمسة عمال .

أى أنه يلزم لكل مصنع وملحقاته فى الجمع والتوزيع نحو ١٦٠ من خريجى المعاهد المختلفة ، و٦٥٠ عاملا، فضلا عما يتبع ذلك من ترويج التجارة والصناعات الأخرى .

ما يجب على الحكومة عمله :

يتلخص ما يجب على الحكومة عمله للنهوض بصناعة الألبان فيما يأتى :

أولا — السعى لإنشاء مصانع مركزية للألبان فى جميع المدن والمراكز الكبيرة بأنحاء القطر مع إعطاء هذه المصانع الضمانات الآتية :

(ا) أن تسن تشريعات يمنع بمقتضاها بيع اللبن ومنتجاته غير المبسترة فى كل المناطق التى تتوافر بها المصانع المرخص لها بالقيام بعملية البسطرة .

(ب) أن تعمل الحكومة على إدخال وجبة اللبن المبسطر فى نظام التغذية لطلبة المدارس والعمال والمستشفيات والمؤسسات الأخرى فى الأماكن التى تنشأ بها هذه المصانع حتى ينشأ جيل قوى البنيان، سليم الجسم، خال من أمراض التغذية .

(ج) أن تضمن الحكومة لأصحاب رءوس الأموال الأجنبيه المساهمة فى هذه المصانع تحويل جزء من أرباحهم الى الخارج ، وهو أعظم فائدة يرجونها بعد الربح المادى .

(د) أن تشجع الحكومة إنشاء الجمعيات التعاونية وتمنحها السلف المالية التى تحتاج اليها بفائدة بسيطة .

(هـ) أن تساهم الحكومة فى هذا المشروع بتقديم قطعة من الأرض فى كل مدينة مساحتها نحو خمسة أفدنة مقابل عدد معين من أسهم الشركة يخول لها تعيين مندوبين عنها فى مجلس إدارة كل شركة .

(و) أن تستعين الحكومة بالمؤسسات الدولية لمساعدة هذه الصناعة بالمعدات والخبراء وإنشاء بعض المصانع كما حدث فى دول أخرى استفادت

من تلك المساعدات خصوصا أن الحكومة المصرية مساهمة فى نشاط وميزانيات تلك المؤسسات .

ثانيا — إعادة تكوين المجلس الأعلى لصناعة الالبان على أن يضم جميع الهيئات المعنية بهذه الصناعة، وهى تشمل الآن وزارات الزراعة والتجارة والصناعة والتموين والصحة واتحاد الصناعات وكليات الزراعة بالجامعات ، ومعهد فؤاد الاول للبحوث العلمية .

ويجب مبدئيا أن يوكل إلى هذا المجلس كل ما يختص بإنتاج وصناعة الالبان من توجيه أو اقتراح أو تشريع لتنظيم هذه الصناعة وتدعيمها وحمايتها من منافسات داخلية غير مشروعة أو منافسات خارجية ضارة . كما يجب أن يوكل الى هذا المجلس تحديد أسعار الالبان ومنتجاتها ، وما يتعلق بتجارتها الخارجية . وتحتاج إدارة هذا المجلس الى موظف يخصص للقيام بأعمال السكرتيرية قريبا من مقر رئيس المجلس.

ثالثا — إنشاء مصلحة للالبان بوزارة الزراعة تضم اليها جميع الأقسام والفروع المتناثرة فى وزارات الحكومة المختلفة بحيث تشرف هذه المصلحة على كل ما يتعلق بإنتاج وصناعة الالبان فى البلاد والرقابة عليها من الوجهة الفنية والصحية والترخيص بإنشاء المصانع والمحطات لجمع اللبن ... الخ . إذ أن تصنيع الألبان بالبلاد يحتاج الى أداة حكومية قوية للاشراف الفنى والصحى ، وهو ما لا يتوافر فى الجهات الحكومية المختلفة فى الوقت الحاضر .

رابعا — وضع سياسة موحدة لأبحاث الألبان بحيث تتجه اتجاها اقتصاديا لحل مشاكل الصناعة المختلفة مع تزويد هيئات البحوث بكليات الزراعة ووزارة الزراعة ومعهد فؤاد الاول للبحوث العلمية بكافة ما تحتاج اليه من أدوات ومعدات حتى تستطيع الاضطلاع بهذه البحوث على الوجه الاكمل .

خامسا — وضع نظام للإرشاد المهنى بكليات الزراعة والمدارس الزراعية الثانوية حتى يمكن تزويد الصناعة بحاجتها من عمال مهرة وإخصائيين فى مختلف أوجه نشاطها .

أعضاء اللجنة

على حسن فهمى ، أمين محمد السكرى ، محمود زين الدين ، محمد سيد الرافعى ، اسماعيل سرى ، احمد مكى ، احمد صفوت ، اسماعيل صفوت ، محمد شكرى .